

يجوز للشركة إذا أجاز النظام الأساسي ذلك أن تصدر أسهم تمتع في مقابل الأسهم التي استرد أصحابها قيمتها الاسمية، وبين النظام الأساسي الطرق التي يجب اتباعها في ذلك. ولا تخول أسهم التمتع المستعار بها عن الأسهم المستهلكة أصحابها حق الاختيار في الجمعية العمومية، ما لم ينص عقد التأسيس على خلاف ذلك، إلا أنها تخول صاحبها حق المشاركة في توزيع الأرباح الصافية بعد أن يدفع للأسماء التي لم ترد قيمتها ربح مساو للفائدة القانونية. وفي حالة التصفية تعطى أسهم التمتع حق المشاركة في اقتسام موجودات الشركة المتبقية بعد تسديد الأسهم الأخرى بقيمتها الاسمية. لا يجوز للشركة أن تشتري أسهما خاصة بها إلا بإذن من الجمعية العمومية العادية، وبشرط دفع الثمن من الأرباح الصافية وأن تكون قيمتها مدفوعة بالكامل. ويوقف حق الاختيار الناشئ عن الأسهم التي تملكها الشركة، ويجب على مجلس الإدارة التصرف فيها خلال سنة من تاريخ تملكها، ما لم تقرر الجمعية العمومية غير العادية إلغاءها، وتخفيض رأس المال بمقدار قيمة هذه الأسهم، لا يجوز للشركات أن توظف رأس مالها ولو جزئيا لشراء أسهم شركة تسيطر عليها، أو أسهم شركات أخرى خاضعة لسيطرتها. وتعد الشركه خاضعة لسيطرة شركة أخرى عندما يكون في حيازة الشركة المسيطرة عدد من الأسهم يمكنها من الحصول على أغلبية الأراء في الجمعية العمومية العادية، أو عندما تصبح الشركة خاضعة لسيطرة شركة أخرى بمقتضى قيود معينة في عقد خاص. منع تبادل الاكتتاب بالأسهم لا يسمح للشركة أن تكون رأس مالها، ولا أن تزيد به بواسطة تبادل الاكتتاب بالأسهم بينها وبين شركة أخرى ولو بواسطة أشخاص آخرين. لا تخول الشركة حق المشاركة في أعمال شركات أخرى حتى ولو أباح ذلك عقد التأسيس بوجه عام إذا كانت المشاركة تؤدي عمليا إلى تغيير غرض الشركة المنصوص عليه في عقد التأسيس تغييرا جوهريا ما لم يكن ذلك بقصد تكوين شركة قابضة. ومع ذلك يجوز للشركة أن تمتلك أسهما في شركة أخرى تمارس نشاطا مختلفا لنشاطها على لا تتجاوز نسبة تلك المساهمة عشرة في المائة من رأس مال الشركة الأخيرة، وإذا كانت الشركات تمارس نفس النشاط جاز تجاوز النسبة السابقة. في حالة رهن الأسهم أو الشهادات المؤقتة يكون للدائن المرتهن حق قبض الأرباح، واستعمال الحقوق المتصلة بالسهم بما في ذلك حضور اجتماعات

الجمعية العمومية العادية، ما لم يتفق في عقد الرهن على خلاف ذلك. ويحتفظ مالك الأسهم بحق الاختيار في الجمعية العمومية غير العادية. مع عدم الإخلال بالأحكام المنظمة للشركات القابضة، إذا لم تف الشركة بالتزاماتها التي نشأت خلال الفترة التي كانت الأسهم في يد شخص واحد، اعتبار هذا الشخص مسؤولا عن تلك الالتزامات مسؤولية غير محدودة. ومع ذلك يجوز إصدار الأسهم تخول أصحابها حقوقا مختلفة سواء بمقتضى عقد التأسيس، أو بناء على تعديلات تدخل عليه فيما بعد. يجوز أن يكون بعض الأسهم الشركة أفضلية في توزيع الأرباح بأن تستحق نسبة معينة من الأرباح، وذلك بالشروط وفي الأوقات التي يحددها النظام الأساسي، كما يجوز أن يكون له حق الأولوية في استيفاء أرباحها عن أي سنوات لم توزع فيها الأرباح، بالإضافة إلى الربح المقرر لها في تلك السنة المالية. لا تتمتع الأسهم الممتازة المنصوص عليها في المادة السابقة بحق الاختيار في الجمعية العمومية العادية، ما لم ينص النظام الأساسي على غير ذلك. وإذا لم يتلق حامل السهم أرباحا خلال ثلاث سنوات متتالية، لا يجوز أن تتعذر نسبة الأسهم الممتازة محدودة الاختيار نصف رأس مال الشركة. وإذا تجاوزت طلبات المساهمين على الأسهم الممتازة النسبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة، من المساهمون أسهما ممتازة كل حسب نسبة مساهمته في الشركة. يجوز أن ينص النظام

الأساسي للشركة على قابلية تحول أو استبدال أي نوع من الأسهم الصادرة عنها إلى أي نوع آخر بطلب من المساهم وموافقة الشركة، وذلك وفق النسب والكيفية المحددة في النظام الأساسي. في حالة وجود أنواع مختلفة من الأسهم يجب أن يوافق أصحاب تلك الأسهم مجتمعين في جمعية خاصة بهم على ما تتخذه الجمعية العمومية من قرارات إذا كان من شأن تلك القرارات المساس بحقوقهم، وتراعي في شأن صحة انعقاد الجمعيات الخاصة وقراراتها القواعد المنظمة للجمعيات غير الاعتبادية. لا يجوز تداول الأسهم إلا بعد نشر الميزانية السنوية المعتمدة وحساب الأرباح والخسائر عن مدة لا تقل عن سنة. واستثناء من حكم الفقرة السابقة يمكن أن يتم بطريقه الحواله نقل ملكية الأسهم فيما بين المساهمين. يجوز لمجلس الإدارة أن يوقف تسجيل انتقال الأسهم خلال المدة الواقعه بين تاريخ الدعوه لاجتماع الجمعية العمومية وتاريخ انعقادها. منع الشركة من منح قروض على أسهمها لا يجوز للشركة أن تدفع مقدمها شيئا مضمونا بأسهمها، ولا أن تفرض الغير مالا إذا كان الغرض منه شراء أسهمها به. ومع ذلك لا يعتبر بيع الأسهم الاسمية أو الشهادات المؤقتة ساريا في الأحوال التالية: 1. إذا كانت الأسهم مرهونة أو محجوزا عليها بقرار من الشركة وللشركة أن ترفض تسجيل البيع في الأحوال التالية: 2. إذا كانت الأسهم أو الشهادات المغوفدة، ولم تعطى بدلا منها شهادات أو أسهم جديدة. 3. إذا كان البيع أو نقل المحكمة. 4. إذا كانت الأسهم أو الشهادات المؤقتة مفقودة، ولم يحصل بدلا منها شهادات أو أسهم جديدة. 5. إذا كان البيع أو نقل الملكية مخالف للقانون.

يمكن تداول الأسهم بطرق التعامل المعموليات الكترونيا بالصورة التي ينظمها القانون. المسؤولية عن التصرف في الأسهم التي لم تدفع قيمتها من نقل أسمها لم تدفع قيمتها بالكامل لآخرين يكون مسؤولاً معهم عن أداء الأقساط التي لم تدفع، وذلك لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من تاريخ الانتقال. ولا تجوز مطالبة من تصرف في الأسهم بتسييد الأقساط إلا إذا أخفقت مطالبة حائز الأسهم بذلك. فيما عدا حالات الميراث يجوز أن يكون انتقال الأسهم إلى الغير خاضعاً لموافقات مجلس الإدارة، إذا نص العقد أو النظام الأساسي على ذلك، وفي هذه الحالة يجب أن يتضمن طلب الحصول على الموافقة اسم أو أسماء المحال لهم الأسهم وعدد الأسهم، موافقة الشركة تكون موافقة الشركة صريحة أو ضمنية، وذلك بمضي ستين يوماً من تاريخ تقديم طلب الموافقة على نقل الأسهم. وإذا لم تتوافق الشركة على انتقال الأسهم، يجب على مجلس الإدارة أن يجد خلال تسعين يوماً من تاريخ تبليغ الرفق مشترى آخر من المساهمين أو الغير، وإذا لم يتم الاتفاق على الثمن، يتولى تحديده خبير معين من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة. وإذا انقضى الأجل المذكور في هذه الفقرة دون أن تجد الشركة مشترى، سقوط حظر التداول لغيره الشروط المتعلقة بالأفضلية أو الموافقة أو غيرها من القيد التي تحد من تداول الأسهم ملغاً في حالة التنفيذ على الأسهم بسبب عدم دفع قيمتها الأساسية، مادة 140 الموافقة على رهن الأسهم إذا وافقت الشركة على رهن الأسهم، شروط زيادة رأس المال يجوز بقرار من الجمعية العمومية غير العادية زيادة رأس المال الشركة، ولا تجوز زيادة رأس المال بحصص نقدية، إلا بعد أداء المساهمين قيمة رأس المال المكتتب فيه كاملاً. ويجوز أن ينص في عقد التأسيس على تحويل مجلس الإدارة صلاحية زيادة رأس المال الشركة مرة واحدة أو مرات عن طريق إصدار أسهم عادي في حدود مبلغ معين على لا تجاوز مدة هذه الصلاحية سنة من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري، ويجوز تحويل هذه الصلاحية لمجلس الإدارة عن طريق تعديل يدخل على عقد التأسيس أثناء قيام الشركة، وتظل سارية لمدة سنة من تاريخ القرار القاضي به. طريق زيادة رأس المال التم زيادة رأس المال بإحدى الطرق الآتية: 2. زيادة القيمة الأساسية للأسهم الأصلية. مادة 143 تغطي قيمة زيادة رأس المال الملغى قيمة الزيادة في رأس المال بإحدى الوسائل الآتية: 1. دفع مبالغ إضافية أو حصص عينية من قبل المساهمين أو غيرهم. 2. تحويل الفائض من الاحتياطي القانوني أو الاحتياطيات الأخرى أو الأرباح المرحل إلى أسهم جديدة. 3. تحويل الديون المستحقة على الشركة إلى أسهم. توزع الأسهم الجديدة على المساهمين بنسبة ما يملكونه من أسهم بشرط لا يتجاوز ذلك ما طلبوه من أسهم. ويزوّد الباقى من الأسهم الجديدة على المساهمين الذين طلبوا أكثر من نسبة ما يملكونه من أسهم وفقاً لحكم الفقرة السابقة. ويطرح ما تبقى من الأسهم الجديدة للاكتتاب العام، ويتبع فيه الأحكام المتعلقة بالاكتتاب العام عند تأسيس الشركة. زيادة رأس المال عن طريق الاكتتاب العام في حالة طرح الأسهم الجديدة للاكتتاب العام يجب تحرير اعلان اكتتاب يشتمل بوجه خاص البيانات الآتية: 1. أسباب زيادة رأس المال. 2. قرار الجمعية العمومية غير العادية بزيادة رأس المال. 3. رأس المال عند إصدار الأسهم الجديدة. 4. بيان عن المقومات العينية المقدمة كحصة في زيادة رأس المال. 5. بيان عن متوسط الأرباح التي وزعتها الشركة خلال الثلاث سنوات السابقة على قرار زيادة رأس المال. 6. إقرار من هيئة المراقبة بصحبة البيانات الواردة بالنشرة، وبتوافق الشروط القانونية لزيادة رأس المال. ويوقع الإعلان رئيس مجلس الإدارة، ويكونان مسؤولين بالتضامن عن صحة البيانات الواردة به. يجب أن تكون القيمة الأساسية للأسهم الجديدة معادلة للأسهم الأصلية، ويجوز للجمعية العمومية غير العادية أن تقرر علاوة إصدار بالإضافة إلى القيمة الأساسية للأسهم، ويضاف صافي هذه العلاوة إلى الاحتياطي القانوني إلى أن يبلغ المبلغ المحدد في النظام الأساسي. يكون للمساهمين أولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة ما لم تقرر الجمعية العمومية غير العادية خلاف ذلك لأسباب تقتضيها مصلحة الشركة. وينشر بيان في إحدى الصحف اليومية يتضمن إعلان المساهمين بأولويتهم في الاكتتاب، ويجوز بالإضافة إلى ذلك أخطار المساهمين بهذا الإعلان بخطابات مسجلة بالبريد الإلكتروني، أو بغير ذلك من وسائل الاتصال. وعلى كل مساهم أن يبدي رغبته في استعمال حقه في أولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة، أو التصرف في هذا الحق خلال ثلاثة أيام من تاريخ الإعلان المذكور في الفقرة السابقة. زيادة رأس المال بحصص عينية تتبع في تقويم الحصص العينية التي تقدم عند زيادة رأس المال الأحكام المقررة في تقويم الحصص العينية عند تأسيس الشركة. إذا لم يتم الاكتتاب في زيادة رأس المال بالكامل، بطل الاكتتاب مالم تقرر الجمعية العمومية غير العادية الاكتفاء بالقدر الذي اكتتب فيه. يقوم الممثل القانوني للشركة بقيد الزيادة في رأس المال في السجل التجاري المختص خلال عشرة أيام من تاريخ تحقق الزيادة، وذلك بتقديم شهادة تثبت دفع النسبة الواجبة الدفع من الحصص النقدية ومحضر تقويم الحصص العينية. ولا يجوز ذكر زيادة رأس المال في وثائق الشركة ومستنداتها إلا بعد إتمام القيد. بـ تخفيض رأس المالشروط تخفيض رأس المال إذا تبين أن رأس مال الشركة يفيناً بما تقتضيه أغراضها، جاز للجمعية العمومية غير العادية تخفيضه عن طريق إعفاء المساهمين من أداء الأقساط

الباقيه عليهم أو عن طريق رد قسم من رأس المال إليهم في الحدود التي يسمح بها القانون. ولا يصدر قرار التخفيض إلا بعد تلاوة تقرير هيئة المراقبة، و مراجع الحسابات الخارجي إن وجد عن الأسباب الموجبة له، وعن أثر التخفيض على هذه الالتزامات. ولا يحق بالتخفيض تجاه الدائنين الذين نشأت ديونهم قبل قيد قرار التخفيض السجل التجاري والذين أبدوا اعتراضاتهم خلال ستين يوما من تاريخ القيد، وقدمو مستنداتهم إلى المحكمة المختصة في المعاد المنكور، إلا إذا استوفى هؤلاء الدائنين ديونهم الحالية، أو حصلوا على الضمانات الكافية لloffage بديونهم الآجلة. عندما يتبيّن أن رأس مال الشركة قد نقص بمقدار يزيد على ثلاثة نتائج خسائر وجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العمومية غير العادي للانعقاد على وجه السرعة لاتخاذ التدابير المناسبة. ويجب أن يعرض على الجمعية العمومية تقرير عن حالة الشركة المالية مشفوع ببيان يتضمن ملاحظات هيئة المراقبة. وتودع في مقر الشركة صورة من تقرير مجلس الإدارة وبيان هيئة المراقبة مدة ثمانية أيام سابقة على موعد انعقاد الجمعية العمومية، حتى يتمكن المساهمون من الاطلاع عليها. وإذا تبين خلال السنة المالية التالية أن الخسائر لم تنزل إلى أقل من الثالث، فعل الجمعية التي تنظر ميزانية تلك السنة أن تقرر تخفيض رأس المال بنسبة الخسائر التي ثبت حصولها، وإلا كان على مجلس الإدارة وهيئة المراقبة أن يستصدراً أمراً من المحكمة بتخفيضه بمقدار الخسائر المثبتة في الميزانية. وللمحكمة أن تأمر بتخفيض رأس المال المطلوب بناء على قرار تصدره بعد أخذ رأي النيابة العامة، و على مجلس الإدارة أن يقوم بقيد القرار في السجل التجاري. ويجوز التظلم من هذا القرار إلى محكمة الاستئناف في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ القيد. تكون الجمعية العمومية للشركة من جميع المساهمين بها،

وتتعقد بهيئتين: جمعية عمومية عادية، وتكون اجتماعات الجمعية العمومية في المكان الذي يوجد به المركز الرئيسي للشركة، ما لم ينص النظام الأساسي على خلاف ذلك. يقوم مجلس الإدارة بدعاوة الجمعية العمومية للانعقاد بواسطة إعلان في إحدى الصحف اليومية إضافة إلى أية وسيلة من وسائل الاتصال الإلكترونية أو العاديّة يبيّن فيه يوم الاجتماع و الساعة، وذلك قبل خمسة عشر يوما على الأقل من الموعد المحدد للجتماع. ويجوز أن يتضمن جدول الأعمال في الجمعيات العمومية العاديّة بند "ما يستجد من أعمال"، وذلك بإضافة أي موضوعات مقدمة من قبل مساهمين يمثلون عشرة في المائة من رأس المال، وبشرط أن تقدم إلى مجلس الإدارة قبل خمسة أيام من الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية، وعندئذ يتوجب على رئيس الجمعية ذكر هذه الأعمال في بداية اجتماع الجمعية، وضمنها إلى البنود المذكورة في الإعلان بشرط موافقة أغلبية الحاضرين. ومثل في الاجتماع كامل رأس المال، وحضره مجلس الإدارة وهيئة المراقبة، تعتبر الجمعية العمومية منعقدة انعقاداً صحيحاً، ومع ذلك يجوز لكل عضو من الأعضاء الممثلين لرأس المال الاعتراض على البث في المسائل التي ليس لديه معلومات كافية عنها. دعوة الجمعية العمومية للانعقاد بطلب من أقلية من المساهمين على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد دون تأخير إذا طلب ذلك عدد من المساهمين يمثل عشر رأس مال الشركة على الأقل، وبينوا في طلبهم المسائل المراد بحثها، فإذا لم يقم مجلس الإدارة بذلك أو هيئه المراقبة بدلًا منه، دعا رئيس المحكمة الابتدائية بناء على طلب هؤلاء المساهمين الجمعية العمومية بأمر يصدره، وتبين فيه الشخص الذي يرأس الاجتماع. يجوز حضور اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين المثبتة أسماؤهم في سجل الشركة قبل خمسة أيام من موعد الاجتماع على الأقل، وكذلك بالنسبة للمساهمين الذين أودعوا خلال نفس المدة أسمائهم في مركز الشركة الرئيسي، أو أحد المصادر المبنية في دعوة الاجتماع. يرأس الجمعية العمومية الشخص المعين بعقد التأسيس أو النظام الأساسي، وإذا لم ينص العقد أو النظام الأساسي على تعين الرئيس، المعين فللحضور اختيار الرئيس في اجتماع تمهدى يرأسه رئيس مجلس الإدارة. ويتولى رئيس الجمعية تعين أمين السر، وشخصين لفرز الأصوات. الإنابة في حضور اجتماع الجمعية ما لم ينص عقد التأسيس على خلاف ذلك. ويجب أن تكون الإنابة ومستنداتها الخاصة كتابية، ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أو المديرين العامين أن يمثلوا المساهمين في الجمعية. لا يجوز للمساهم الاختيار على القرارات التي له فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لنفسه، وفي حالة الإخلال بذلك فالقرار الصادر يعد قابلاً للطعن، إذا تبيّن أنه لو لا تصويت المساهمين الذين كان عليهم الامتناع، لما حصلت الأغلبية المطلوبة، وكان من شأن القرار إلحاق ضرر بالشركة. ولا يجوز لمجلس الإدارة الاختيار على القرارات المتعلقة بمسؤولية أعضائه ولا تحسب الأسهم التي لا تخول حق الاختيار بمقتضى هذه المادة إلا لغرض الحصول على النصاب القانوني المطلوب لصحة الاجتماع. القرارات التي تتخذها الجمعية العمومية طبقاً للقانون ولعقد التأسيس والنظام الأساسي ملزمة لكل المساهمين، ويجوز لمجلس الإدارة ولهيئة المراقبة وللمساهمين الغائبين والمعارضين أن يطعنوا في صحة القرارات المتخذة إذا انتهت على مخالفة للقانون، وتسري آثار إبطال القرار على كل المساهمين، ويعد مجلس الإدارة ملزماً باتخاذ ما يترتب على الإبطال من إجراءات، ولا تمس الحقوق التي اكتسبها الغير بحسن نية تنفيذاً للقرار. ولا يسري إبطال القرار إذا أبدل بقرار آخر يصح ما اعتبرى

القرار الأول من عيوب طبقاً لأحكام القانون.